

المنظمة الدولية للشرطة الجنائية  
(الإنتربول)



البيانات المالية  
2016

30 حزيران/يونيو 2017

---



## تقرير الإدارة

أُنيطت بإدارة الإنتربول مسؤولية إصدار البيانات المالية في المادة 3.6 من نظامه المالي. واعتمد الإنتربول معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام كمعيار مرجعي محاسبي. وأعدت هذه البيانات المالية وفقا لهذه المعايير وللنظام المالي للإنتربول، وترى الإدارة أنها تقيّدت بهما أثناء السنة المالية كلها.

والأمين العام مسؤول عن استحداث آلية رقابة داخلية مناسبة على التقارير المالية وتحديثها. ونظام الإنتربول للرقابة المالية الداخلية يهدف إلى تقديم تأكيد بشكل معقول لموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية ومنع الاحتيال وكشفه والإبلاغ عنه. ويشمل نظام الرقابة الداخلية سياسات وإجراءات على المستوى التنظيمي ومستوى المعاملات.

والضوابط المعتمدة على المستوى التنظيمي تشمل، بالإضافة إلى وظيفة التدقيق الداخلية، السياسات والإجراءات التي تحدد ظروف الرقابة المالية الداخلية وتلحظ حفظ السجلات وتحدد مستويات الإذن في الاطلاع عليها. وتوفر الضوابط على مستوى المعاملات تأكيدا بشكل معقول أن المنظمة تطبق السياسات والإجراءات والأنظمة المالية على جميع الإيرادات والنفقات وأيضا لأغراض منع الحصول على أصول المنظمة أو استخدامها أو التصرف بها بدون إذن.

ولدى الإدارة تأكيد بشكل معقول أن نظام الرقابة المالية الداخلية عمل بفعالية خلال السنة المالية، وبأنه لا توجد أيّ أخطاء جوهرية أو نقص. وتضع الإدارة آليات رقابة للتحقيق في عمليات الاحتيال المبلغ عنها. ولم يبلغ أثناء السنة المالية عن عمليات من هذا النوع تقوم على أدلة. وبناء على ذلك، ترى الإدارة أن هذه البيانات المالية تعكس صورة دقيقة وصحيحة عن الوضع المالي للمنظمة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2016 وعن نتائج العمليات والتدفقات النقدية للسنة المالية في التاريخ المذكور.

زد على ذلك أن كبار المدراء يصرّحون عن أيّ مصالح خارجية محتمل أن تكون لديهم شخصيا أو لدى أقرباء لهم قد تتضارب مع مصالح المنظمة أو تضرر بها وتشكك باستقلاليتهم في ممارسة مهامهم في الإنتربول. ولم تقدّم أيّ تصريحات تؤثر في مضمون هذه البيانات المالية ولا في التزامات المنظمة تجاه أطراف ثالثة.

ووافقت الإدارة على البيانات المالية في 30 حزيران/يونيو 2017. ودقق في البيانات مكتب المدقق العام للحسابات في كندا الذي عينته الجمعية العامة لفترة ثلاث سنوات اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

لوران غروس – كوسلوسكي  
المدير التنفيذي لتدبير الموارد

يورغن شتوك  
الأمين العام

[أجرى المدقق العام للحسابات في كندا تدقيقه وأحال نتائجه مستندا حصرا إلى المعلومات المتوفرة باللغة الإنكليزية.]

-----

## المدقق العام للحسابات في كندا

### تقرير المدقق الخارجي المستقل

إلى الجمعية العامة للإنتربول

### التقرير المتعلق بالتدقيق في البيانات المالية

الرأي

لقد دققت في البيانات المالية للإنتربول التي تشمل بيان الوضع المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2016 وبيان الأداء المالي وبيان التغييرات في صافي الأصول المالية وبيان التدفقات النقدية في التاريخ المذكور والملاحظات ذات الصلة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

وأرى أن البيانات المالية تمثل بدقة، من جميع النواحي الجوهرية، وضع المنظمة المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2016، وأن أداءها المالي وتدفعاتها النقدية في السنة المالية المنتهية في السنة المالية المنتهية في التاريخ المذكور يتفقان مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الأساس الذي قام عليه الرأي

لقد دققت في الحسابات وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. ومسؤولياتي بموجب هذه المعايير ترد بمزيد من التفصيل في الجزء من تقريرتي المعنون "مسؤوليات مدقق الحسابات في سياق مراجعة البيانات المالية". ولا علاقة لي بالمنظمة وفقا لما تمليه المبادئ الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقي في البيانات المالية في كندا، وأوفيت بسائر مسؤولياتي الأخلاقية وفقا لهذه المبادئ. وأعتقد أن الأدلة التي حصلت عليها بشأن التدقيق كافية ووافية لتشكيل أساسا لأكون رأبي.

مسألة أخرى

إن البيانات المالية للمنظمة للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2015 دقق فيها مدقق آخر أعرب عن رأي بدون تحفظ بشأن هذه البيانات في 2 أيار/مايو 2016.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بإدارة شؤون البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة دقيقة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء جوهرية ناتجة من احتيال أو خطأ.

والإدارة، عند إعداد البيانات المالية، مسؤولة عن تقييم مدى قدرة المنظمة على مواصلة أنشطتها والقيام، بحسب المعمول به، ببيان المسائل المتعلقة بمواصلة الأنشطة واستخدام مواصلة أنشطتها كأساس للمحاسبة إلا إذا كانت

الإدارة تعتزم تصفية المنظمة أو وقف العمليات، أو لم يكن لديها من بديل واقعي إلا القيام بذلك. والمسؤولون عن الإدارة تناط بهم مهمة الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمنظمة.

#### مسؤوليات مدقق الحسابات في سياق التدقيق في البيانات المالية

ما أصبو إليه هو التأكد بشكل معقول أن البيانات المالية ككل خالية من أي أخطاء جوهرية ناتجة من احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير يعرض رأبي. والتأكد المعقول هو مستوى عال من الضمانة، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق يكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية عندما تكون موجودة. والأخطاء قد تنشأ بسبب عملية احتيال أو خطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، انفرادياً أو جماعياً، في قرارات مستخدميها الاقتصادية التي يتخذونها في ضوء هذه البيانات المالية.

وكجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، أمارس مبادئ المهنة لإصدار الحكم وأبقى متحسباً كمدقق طوال عملية التدقيق. وأقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مدى احتمال وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة من عملية احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تواجه هذه الاحتمالات، والحصول على أدلة كافية ووافية لتشكيل أساس لتكوين رأبي. وإمكانية عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناتجة من عملية احتيال أشد مما إذا كانت ناتجة من خطأ، لأن الاحتيال يقوم على التواطؤ أو التزوير أو الإغفال المقصود لمعلومات ما أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم طبيعة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لتصميم إجراءات التدقيق المناسبة للظروف السائدة، وليس لإبداء رأي بشأن مستوى فعالية الرقابة الداخلية للمنظمة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات الحسابية والمعلومات الأخرى التي توفرها الإدارة بهذا الشأن.
- إصدار استنتاج بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمواصلة الأنشطة كأساس للمحاسبة، واستناداً إلى الأدلة التي يتم الحصول عليها عن التدقيق، استنتاج بشأن ما إذا كانت ثمة ضباية فعلية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تشير قدراً هاماً من الشكوك في قدرة المنظمة على مواصلة أعمالها. وإذا خلصتُ إلى أن ثمة ضباية فعلية، يتعين عليّ لفتُ الانتباه في تقريرتي كمدقق إلى المعلومات التي تشوبها الضباية في البيانات المالية، أو إذا كانت هذه المعلومات غير كافية، تغييرُ الاستنتاج الذي توصلتُ إليه. وتستند استنتاجاتي إلى الأدلة التي يتم الحصول عليها بشأن التدقيق حتى تاريخ صدور التقرير المتعلق بالتدقيق. غير أن الأحداث أو الظروف في المستقبل قد تتسبب في كف المنظمة عن مواصلة أنشطتها.
- تقييم طريقة العرض العام للبيانات المالية وهيكلتها ومحتواها، بما في ذلك المعلومات المالية المقدمة، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأنشطة الأساسية تحقق الهدف المتمثل في عرضها بدقة.

وإني على تواصل مع المسؤولين عن شؤون الحوكمة في ما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بنطاق التدقيق وتوقيته المقررين وأهم نتائج التدقيق، ولاسيما ما أتبيته من عيوب بارزة في الرقابة الداخلية أثناء التدقيق.

## معلومات عن المتطلبات القانونية والتنظيمية القانونية الأخرى

على نحو ما يقتضي النظام المالي للمنظمة، أُفيدُ بأن المبادئ المحاسبية المشمولة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام طُبقت، في رأيي، بما يتفق مع ما جرى في السنة المالية السابقة.

فضلا عن ذلك وفي رأيي أن المعاملات التي أجرتها المنظمة وتبيّنتها أثناء عملية التدقيق في البيانات المالية كانت، من كل جوانبها الهامة، متفقة والنظام المالي للمنظمة.

ووفقا للمادة 7.7 من الجزء 2 من الفصل 7 من النظام المالي وللتعديل 2 له، أعددت أيضا تقريرا مفصلا للجمعية العامة عن التدقيق في البيانات المالية للإنتربول.

مايكل فرغسون، محاسب عام معتمد  
مدقق الحسابات العام في كندا  
المدقق الخارجي

أوتاوا، كندا  
30 حزيران/يونيو 2017

بيان الوضع المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر  
(بالآلاف اليورو)

2015 بعد تغييرها (انظر الملاحظة 7)	2016	ملاحظات	
			الأصول
			الأصول المتداولة
75 114	100 395	8	النقدية ومكافآت النقدية
2 846	-	9	الاستثمارات
4 513	3 057	10	المساهمات النظامية المستحقة القبض
7 500	7 827	11	المبالغ المستحقة القبض من الحسابات
1 543	1 799		مصروفات مدفوعة مسبقا
563	534		المخزون
<b>92 079</b>	<b>113 612</b>		مجموع الأصول المتداولة
			الأصول غير المتداولة
31	4 031	9	الاستثمارات
285	252	10	المساهمات النظامية المستحقة القبض
1 130	1 211	12	الأصول غير المادية
18 630	16 637	13	المنشآت والممتلكات والمعدات
<b>20 076</b>	<b>22 131</b>		مجموع الأصول غير المتداولة
<b>112 155</b>	<b>135 743</b>		مجموع الأصول
			الخصوم
			الخصوم المتداولة
6 955	6 920	14	الحسابات المستحقة الدفع والرسوم المتكبدة
6 714	8 835	15	المساهمات النظامية المقبوضة مسبقا
29 288	49 742	16	الحسابات الائتمانية للمشاريع
8 613	8 109	17	مستحقات الموظفين المستقبلية
<b>51 570</b>	<b>73 606</b>		مجموع الخصوم المتداولة
			الخصوم غير المتداولة
17 528	19 060	17	مستحقات الموظفين المستقبلية
<b>17 528</b>	<b>19 060</b>		مجموع الخصوم غير المتداولة
<b>69 098</b>	<b>92 666</b>		مجموع الخصوم
			صافي الأصول
19 760	17 848	19	احتياطي تمويل الاستثمار
23 297	25 229	20	صناديق الاحتياطي المتراكم
<b>43 057</b>	<b>43 077</b>		مجموع صافي الأصول

تشكل الملاحظات جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

بيان الأداء المالي للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر  
(بالآلاف اليورو)

الميزانية الفعلية لعام 2015 بعد تغييرها (انظر الملاحظة 7)	الميزانية الفعلية لعام 2016	الميزانية الإجمالية المنقحة لعام 2016	ملاحظة	
			28	<b>إيرادات التشغيل</b>
52 783	52 783	52 783		المساهمات النظامية
1 195	1 230	1 230		تمويل المكاتب الإقليمية
33 373	32 597	33 159		المساهمات العينية
561	3 551	576		التبرعات
24 130	21 976	33 530		المبالغ المسددة والمستردة
657	631	500		الإيرادات المالية
580	653	1 361		إيرادات أخرى
364	307	-		صافي أرباح/(خسائر) أسعار الصرف
<b>113 643</b>	<b>113 728</b>	<b>123 139</b>		<b>مجموع إيرادات التشغيل</b>
			29	<b>مصروفات التشغيل</b>
50 741	49 941	54 033		تكاليف الرواتب
21 322	20 508	24 392		تغطية تكاليف الرواتب من موارد عينية
1 443	1 566	1 547		التكاليف الأخرى للموظفين
3 143	2 992	3 193		تكاليف تشغيل المباني
12 051	12 089	8 767		تغطية تكاليف تشغيل المباني من موارد عينية
2 318	2 524	3 050		الصيانة
12 738	12 539	16 065		المهام والاجتماعات
2 141	2 712	2 549		مصروفات المكاتب
1 270	1 052	1 700		تكاليف الاتصالات
4 720	2 697	5 565		تكاليف الغير وتكاليف أخرى
4 935	5 088	4 761		الاهتلاك والاندثار
<b>116 822</b>	<b>113 708</b>	<b>125 622</b>		<b>مجموع مصروفات التشغيل</b>
<b>(3 179)</b>	<b>20</b>	<b>(2 483)</b>		<b>الفائض/(العجز) المسجل للعام</b>

تشكل الملاحظات جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية



بيان التغيرات في صافي الأصول المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر  
(بالآلاف اليورو)

التوزيع بين صناديق الاحتياطي المتراكم					صناديق الاحتياطي المتراكم	احتياطي تمويل الاستثمار	
الصندوق الاحتياطي للمكاتب الإقليمية	صندوق الاستثمار	صندوق الأرصدة الخاصة	الصندوق الدائم للإغاثة في الأزمات	صندوق الاحتياط العام			
25	24	23	22	21	20	19	ملاحظات
<b>1 250</b>	<b>6 377</b>	<b>1 681</b>	<b>855</b>	<b>15 256</b>	<b>25 419</b>	<b>20 817</b>	<b>الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2014</b>
150	-	(647)	-	(2 682)	(3 179)	-	الفائض/(العجز) المسجل للعام
							بنود غير مدرجة في بيان الأداء المالي
-	(3 902)	-	-	-	(3 902)	3 902	- نفقات الاستثمار
-	4 935	-	-	-	4 935	(4 935)	- الاهتلاك والاندثار
-	24	-	-	-	24	(24)	- أصول متصرف بها
-	-	-	-	-	-	-	تحويلات
<b>1 400</b>	<b>7 434</b>	<b>1 034</b>	<b>855</b>	<b>12 574</b>	<b>23 297</b>	<b>19 760</b>	<b>الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2015</b>
101	-	(251)	-	170	20	-	الفائض/(العجز) المسجل للعام
							بنود غير مدرجة في بيان الأداء المالي
-	(3 178)	-	-	-	(3 178)	3 178	- نفقات الاستثمار
-	5 088	-	-	-	5 088	(5 088)	- الاهتلاك
-	2	-	-	-	2	(2)	- أصول متصرف بها
-	(1 000)	-	-	1 000	-	-	تحويلات
<b>1 501</b>	<b>8 346</b>	<b>783</b>	<b>855</b>	<b>13 744</b>	<b>25 229</b>	<b>17 848</b>	<b>الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2016</b>

تشكل الملاحظات جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

## بيان التدفقات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر

2015 بعد تغييرها (انظر الملاحظة 7)	2016	ملاحظات	بالآلاف اليورو
			التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
(3 179)	20		الفائض/(العجز)
			تسويات الحركات غير النقدية:
4 935	5 088	12 13	الاهتلاك والاندثار
56	(317)		أثر (الأرباح)/الخسائر غير المحققة في العملات الأجنبية
			التغييرات في الأصول
(1 172)	1 489	10	(الزيادة)/النقص في المساهمات النظامية الجارية المستحقة القبض
1 194	(327)	11	(الزيادة)/النقص في المبالغ المستحقة القبض من الحسابات
(1 543)	(256)		(الزيادة)/النقص في المصروفات المدفوعة مسبقاً
2	29		(الزيادة)/النقص في المخزون
			المبالغ المسددة والمستردة
(676)	(35)	14	الزيادة/(النقص) في الحسابات المستحقة الدفع والرسوم المتكبدة
1 247	2 121	15	الزيادة/(النقص) في المساهمات النظامية المقبوضة مسبقاً
2 644	20 454	16	الزيادة/(النقص) في الحسابات الائتمانية للمشاريع
4 411	1 028	17	الزيادة/(النقص) في مستحقات الموظفين المستقبلية
<b>7 919</b>	<b>29 294</b>		<b>صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</b>
			<b>صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار</b>
(3 156)	(2 392)	13	المشتريات المتعلقة بالمنشآت والممتلكات والمعدات
(722)	(784)	12	مشتريات الأصول غير المادية
(2 846)	(4 000)	9	مشتريات أنشطة الاستثمار
6 004	2 846	9	عائدات مبيعات أنشطة الاستثمار
<b>(720)</b>	<b>(4 330)</b>		<b>صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار</b>
(56)	317		أثر أسعار صرف العملات الأجنبية في النقدية ومكافئات النقدية
<b>7 143</b>	<b>25 281</b>		<b>صافي الزيادة/(النقص) في النقدية ومكافئات النقدية</b>
67 971	75 114	8	النقدية ومكافئات النقدية في بداية الفترة
<b>75 114</b>	<b>100 395</b>	8	<b>النقدية ومكافئات النقدية في نهاية الفترة</b>

الفائدة البالغة (000) 748 يورو الواردة مشمولة بصافي التدفقات النقدية الناشئة من أنشطة التشغيل (2015: (000) 722 يورو).

تشكل الملاحظات جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

## ملاحظات مضافة إلى البيانات المالية

### الملاحظة 1: معلومات عامة

أنشئت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، التي يشار إليها في ما يلي باسم "المنظمة"، في عام 1923 لتعزيز التعاون الشرطي في جميع أنحاء العالم. ويبلغ عدد البلدان الأعضاء في المنظمة حاليا 190 بلدا. وتهدف المنظمة إلى ما يلي:

- ضمان وتشجيع أعلى قدر ممكن من المساعدة المتبادلة بين أجهزة إنفاذ القانون ضمن حدود القوانين السارية في مختلف البلدان وانطلاقا من "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"؛
- إنشاء المؤسسات التي، على الأغلب، تساهم بشكل مجدي في منع جرائم القانون العام ومكافحتها، وتطوير قدرات القائم منها.

وتتمثل رؤية المنظمة في "الوصل بين أجهزة الشرطة لجعل العالم أكثر أمانا" ومهمتها في "منع الجريمة ومكافحتها من خلال تعزيز التعاون والابتكار في المجالين الشرطي والأمني".

وهي تضطلع بمهامها بالتركيز على أهدافها الاستراتيجية الخمسة وهي:

1. أداء دور مركز المعلومات العالمي للتعاون بين أجهزة إنفاذ القانون؛
2. توفير الإمكانيات الشرطية المتطورة التي تساعد البلدان الأعضاء على مكافحة الجرائم العابرة للحدود ومنعها؛
3. أداء دور طليعي في مجال النهج الابتكارية عالميا للعمل الشرطي؛
4. تعزيز دور الإنتربول إلى الحد الأقصى داخل البنية الأمنية العالمية؛
5. توحيد الموارد وبنى الإدارة لتحسين الأداء العملي.

والمنظمة تديرها بلدانها الأعضاء. والبلدان الأعضاء تنتخب ممثلين من كل منطقة للانضمام إلى اللجنة التنفيذية؛ وهي تنتخب الأمين العام المسؤول عن إدارة العمليات وذلك لفترة خمس سنوات؛ وهي توافق على النصوص الناظمة لعمل المنظمة وعلى القانون الأساسي والنظام العام. والنظام المالي للمنظمة يرد في تذييل مضاف إلى نظامها العام. وانتُخب الأمين العام الحالي في تشرين الثاني/نوفمبر 2014 لفترة خمس سنوات.

ومقر الأمانة العامة للمنظمة موجود في ليون (فرنسا) ومجمع الإنتربول العالمي للابتكار موجود في سنغافورة. ولديها مكاتب ارتباط تمثيلية في بروكسل (بلجيكا) وبانكوك (تايلند) وأديس أبابا (إثيوبيا) ونيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية).

ولدى المنظمة مكاتب إقليمية في أبيدجان (كوت ديفوار) وبوينس آيرس (الأرجنتين) وهراري (زمبابوي) ونيروبي (كينيا) وسان سلفادور (السلفادور) وياوندي (الكامبيرون). وتربطها اتفاقات قانونية بكل من هذه البلدان وتعمل فيها بموجبها.

إضافة إلى ذلك، يوجد في كل بلد من البلدان الأعضاء مكتب تمثيلي يُعرف باسم المكتب المركزي الوطني الذي تعمل أيضا المنظمة عن طريقه.

وتتمتع المنظمة ببعض الامتيازات والحصانات في البلدان التي تعمل فيها، وأبرزها إعفاؤها من معظم أشكال الضريبة.

## الملاحظة 2: إدارة أنشطة المنظمة

وتتولى المنظمة تنظيم أنشطتها وإدارتها استنادا إلى إطارها الاستراتيجي وبرنامج الأنشطة العام. وبرنامج الأنشطة العام، بما في ذلك الميزانية الإجمالية، هو الخطة السنوية للمنظمة للفترة المالية التالية. وتوافق عليه البلدان الأعضاء في الجمعية العامة التي تُعقد سنويا. انظر الملاحظة 26 للاطلاع على الميزانية الإجمالية التي وافقت عليها الجمعية العامة. ويمكن إدخال المزيد من التعديلات على هذه الميزانية على مستوى العمليات، مما يؤدي إلى ميزانية موحدة معدلة. وترد في الملاحظة 4 أدناه إيضاحات لمختلف ميزانيات المنظمة وعمليات إعدادها والموافقة عليها.

والموافقة على الميزانية الإجمالية يخول الأمين العام القيام بما يلي:

- الالتزام بالنفقات والإذن فيها ودفع كل المبالغ المطلوبة من المنظمة للأنشطة المتفق عليها وذلك إلى المستوى الموافق عليه؛
- تلقي الإيرادات التي توضع في الميزانية، إلى جانب سائر الموارد المالية الواردة إلى المنظمة وذلك إلى المستوى الموافق عليه.

## الملاحظة 3: أساس إعداد البيانات المالية

أعدت هذه البيانات المالية طبقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الصادرة عن المجلس المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وللنظام المالي للإنترنت. وينبغي لجميع المعاملات والعمليات التقيد بالنصوص الناظمة لأعمال المنظمة: القانون الأساسي والنظام المالي والتوجيهات المتعلقة بالشؤون المالية والموظفين.

وأعربت الإدارة عن ثقتها باستخدام مواصلة الأعمال كأساس للمحاسبة:

1. في عام 2016، أقرت الجمعية العامة للإنترنت في بالي (إندونيسيا) الإطار الاستراتيجي للفترة 2017-2020 وأيدت تنفيذه على مدى السنوات الأربع المقبلة؛
2. أيدت الجمعية العامة مشروع INTERPOL 2020 كخطة لإصلاح المنظمة بشكل شامل ووافقت على التوصيات الجامعة؛
3. وافقت البلدان الأعضاء على الميزانية الإجمالية لعام 2017 وقد دفع عدد منها مساهماته النظامية لميزانية عام 2017.

وأعدت هذه البيانات المالية على أساس التكاليف التاريخية، باستثناء تقييم الإيرادات العينية وإعادة تقييم الأدوات المالية العادلة القيمة.

وضمامنا لعرض البيانات بشكل متسق، عُدلت حسابات الأرصدة بعض الشيء لتقريبها من أرقام كاملة. وما لم تتم الإشارة إلى خلافه، تُعرض الأرقام بالحد الأقرب إلى الألف يورو ( 1 000 يورو).

#### الملاحظة 4: الميزانيات وعمليات إعدادها والموافقة عليها

تتألف الميزانية الإجمالية للمنظمة من الميزانية العادية والميزانيات المحددة. والميزانيات المحددة تتألف من صناديق ائتمانية وحسابات خاصة، تسمى مجتمعةً الحسابات الائتمانية للمشاريع، وصندوق الأرصدة الخاصة. وتتألف الميزانية العادية من الميزانية العامة وميزانيات المكاتب الإقليمية. وتغطي الميزانية العامة تكاليف جميع أنشطة المنظمة، في حين أن ميزانيات المكاتب الإقليمية تغطي فقط العمليات في كل منها. غير أن تكاليف الرواتب ونفقات الاستثمار فيها تغطيها الميزانية العامة، لأن لهذه التكاليف أغراضا استراتيجية. ويرتبط صندوق الاحتياطي العام وصندوق الاستثمار بالميزانية العامة، بينما يرتبط صندوق الاحتياطي الخاص بالمكاتب الإقليمية بميزانيات هذه المكاتب. وترد تفاصيل بهذا الشأن في الملاحظة 20 "الصناديق الاحتياطية المتراكمة"، والملاحظة 21 "صندوق الاحتياطي العام" والملاحظة 25 "صندوق الاحتياطي الخاص بالمكاتب الإقليمية".

والحسابات الائتمانية للمشاريع تمويل الأنشطة الخاصة التي تنفذها المنظمة بناء على اتفاقات مبرمة مع البلدان والهيئات المانحة من القطاعين العام والخاص. واستخدام هذه الحسابات لا يتبع بالضرورة دورة الميزانية العادية السنوية للمنظمة. وتتم زيادة ميزانيات هذه الحسابات وإدخال تعديلات عليها بموافقة الجهات المانحة، ويتم التصديق على الميزانيات من قبل اللجنة التنفيذية بحسب المطلوب في النظام المالي. أما ميزانية صندوق الأرصدة الخاصة فهي لتغطية نفقات محددة مرتبطة بالشروط التي تحكم هذا الصندوق. ولا تُحْتَسَب من هذا الصندوق إلا النفقات المتبقية اللازمة لإنجاز المشاريع الموافق عليها التي بدأ تنفيذها.

والميزانيات التي تعتمد عليها الجمعية العامة لعام واحد يجوز إعادة تخصيص اعتماداتها لضرورات العمل ومن ثم على اللجنة التنفيذية الموافقة عليها. واللجنة التنفيذية هي التي توافق أيضا، بموجب النظام المالي، على الإضافات والزيادات والتعديلات في ميزانيات الحسابات الائتمانية للمشاريع التي يتم إعدادها بموافقة الجهات المانحة. وهذه الميزانيات تعامل أيضا كأهم اعتمادات أعيد تخصيصها للميزانيات المعتمدة من الجمعية العامة، وهي ترد في الملاحظة 26 "الميزانية الإجمالية". ومقارنة الميزانيات في البيانات المالية تجري قياسا بالميزانيات المعدلة التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية.

#### الملاحظة 5: السياسات المحاسبية الهامة

ترد أدناه أبرز السياسات المحاسبية التي تعتمد عليها المنظمة:

##### حساب الإيرادات

المساهمات النظامية تُعتبر إيرادات سنوية في الميزانية العادية للمنظمة عن كل سنة مالية على أساس موافقة الجمعية العامة على ميزانية السنة المذكورة. وتحدد المساهمات النظامية للبلدان الأعضاء وفقا لجدول متفق عليه من المساهمات المقررة توافق عليه الجمعية العامة مسبقا. ويسري الجدول الحالي للفترة من عام 2015 إلى عام 2018. ويتعين على جميع البلدان الـ 190 الأعضاء في المنظمة دفع مساهمات سنوية وفقا للجدول المعتمد.

الموارد المالية للمكاتب الإقليمية تتألف من المساهمات النظامية التي تتلقاها المنظمة لتغطية تكاليف عمليات هذه المكاتب. ويقدم 68 بلدا من البلدان الأعضاء مساهمات إلى المكاتب الإقليمية الستة للمنظمة. وتُحسب هذه المساهمات كإيرادات في السنة المالية التي تكون مستحقة فيها على أساس موافقة الجمعية العامة على ميزانية التشغيل للسنة المذكورة للمكاتب الإقليمية.

المساهمات العينية هي تبرعات غير نقدية ترد من البلدان الأعضاء في شكل خدمات، مثل الموظفين المعارين من أجهزة إنفاذ القانون في بلدانهم، والاستخدام المجاني للمباني والمعدات وغيرها من المرافق، على أساس عقد محدد بين المنظمة والبلد العضو أو المنظمة يحدد أيضا طريقة الاستخدام المسموح به للخدمات. وتقدّر قيمة هذه الخدمات على أساس قيمتها الفعلية وتُدرج في البيانات المالية نفقات مساوية لها.

التبرعات هي كناية عن هبات ترد لغرض غير محدد أو معروف وتُحسب في سنة تلقيها. وتشمل التبرعات المبالغ غير المشروطة التي ترد من مؤسسة الإنترنت لعالم أكثر أمانا.

#### المبالغ المسددة والمستردة

- المبالغ المسددة لنفقات التشغيل بموجب اتفاق بعينه. وهي تُحسب عند تأكيد الحق في تلقيها ولاسيما في الحسابات الائتمانية للمشاريع؛
- الإيرادات التي تتلقاها المنظمة من مؤتمرات معينة مثل الجمعية العامة لبيع أكشاك لعرض الخدمات والسلع. وهي تُحسب عند تأكيد الحق فيها.

والمبالغ الواردة في إطار الحسابات الائتمانية للمشاريع محكومة باتفاقات محددة مع جهات مانحة خارجية لتنفيذ المنظمة مشاريع خاصة. وتُحسب هذه المبالغ في البداية كخصوم مالية للمنظمة ولاحقا كإيرادات إلى النفقات المباشرة أو المستحقة على أنشطة المشاريع المحددة.

وتتشاطر المشاريع موارد الميزانية العادية والبنى التحتية، وتستفيد أيضا من إمكانية الاستعانة بخبراء في مجال إنفاذ القانون. ولهذا السبب، فإن التكاليف العامة المستردة، وبدلات أتعاب الخبراء وتكاليف الخدمات الأخرى، مثل إيجارات المكاتب، تقيّد على الحسابات الائتمانية للمشاريع من الميزانية العادية لاستخدام مرافق المنظمة وخدماتها. وهي تقيّد أيضا ضمن هذه الفئة من المبالغ المسددة والمبالغ المستردة وتسفر عن مجموعات من التسويات بين الميزانيات المخصصة لهذه الخدمات. ويتم الاتفاق مسبقا على جميع هذه التكاليف على الحسابات الائتمانية للمشاريع مع الجهة الراعية، إما في عقد محدد أو بالشروط والأحكام العامة التي تنظم تشغيل صندوق ائتماني.

الإيرادات المالية: تُحسب على أساس الإيرادات المستحقة المقرر أن ترد في إطار مختلف المبالغ الموجودة في حسابات المنظمة المصرفية واستثماراتها الأخرى. من ثم تُوزّع الإيرادات وفقا لذلك بين الميزانية العادية وصناديق الحسابات الائتمانية للمشاريع.

عقود الإيجار: تُحسب تكاليفها على أساس أفقي طيلة فترة الإيجار. واتفاقات الإيجار التي تُبرم تصنّف كعقود إيجار ما لم تحوّل الملكية بكل مخاطرها ومكاسبها.

**العملات الأجنبية:** تُدفع جميع المساهمات النظامية والتبرعات إلى الميزانية العادية للمنظمة باليورو. والمعاملات بالعملات الأجنبية تسجل باليورو بأسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات لتسوية الفواتير وإعداد إيصالات السلع، وبمعدل متوسط من الشهر السابق للمعاملات المالية الأخرى. وتحوّل الأصول والخصوم المالية الموجودة بالعملات الأجنبية إلى اليورو بأسعار الصرف السائدة في تاريخ صدور بيان الوضع المالي.

والأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة الناتجة من تعديل وإعادة تقييم المعاملات بالعملات الأجنبية تُدرج في بيان الأداء المالي.

**المقر والممتلكات والمعدات والأصول غير المادية:** تسجل بتكلفتها ومستوى خفض قيمتها أو استنفادها لتبيان مدى تقلص الفوائد الاقتصادية للأصول طويلة فترة خدمتها. وعندما تكون القيمة الدفترية التاريخية لأحد الأصول أعلى من قيمة فائدته المقدرة، يُخفّض إلى قيمة فائدته.

**المقر والممتلكات والمعدات:**

**المباني:** تخفّض قيمتها على أساس أفقي على مدى 40 سنة.

**التجهيزات واللوازم:** تخفّض قيمة الأثاث ومعدات المكاتب على أساس تنازلي تدريجي نسبته 40 في المائة من صافي قيمتها في بداية السنة وعلى مدى 7 سنوات. أما التجهيزات والأدوات الرياضية، فتخفّض قيمتها على أساس أفقي على مدى 10 سنوات.

**الأجهزة وأصول أخرى:** تخفّض قيمة الحواسيب وأجهزة الاتصالات على أساس تنازلي تدريجي نسبته 50 في المائة من صافي قيمتها في بداية السنة وعلى مدى 4 سنوات. وتخفّض قيمة السيارات على أساس تنازلي تدريجي أقل نسبته 40 في المائة من صافي قيمتها في بداية السنة وعلى مدى 7 سنوات.

**الأصول غير المادية:** قيمة البرمجيات والتراخيص بما في ذلك تكاليف تطوير برمجيات في الخارج تخفّض على أساس تنازلي تدريجي نسبته 50 في المائة من صافي قيمتها في بداية السنة وعلى مدى 4 سنوات.

**الأعمال الجارية:** تشمل الأصول التي قيد الإنشاء أو التي لم تُنجز عمليات تركيبها ووضعها في الخدمة بعد. والمبالغ المبيّنة تشمل المبالغ التي دُفعت جزئياً/كلياً للأصول التي انتقلت ملكيتها الحقيقية إلى المنظمة. ولا يسجل أي خفض لقيمتها أو استنفادها إلى أن تصبح في الخدمة.

**الأصول التراثية:** من وقت إلى آخر، تتلقى المنظمة عروضاً لاستخدام أعمال فنية مجاناً تقدمها بلدان أعضاء أو مؤسسات أخرى. ولا تشير المنظمة إليها في بياناتها المالية لأنها ليست للبيع.

**المخزون:** تقدّر قيمة المخزون بتكلفة أقل أو بصافي قيمة مبيعه، باستخدام طريقة متوسط التكلفة.

**النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات:** تحتفظ المنظمة بأموال نقدية وحسابات مصرفية وتجري استثمارات في عدد من العملات لأغراض عملية، وكلها تخضع للسياسة التي تحكم إدارة الخزينة.

وتشمل النقدية ومكافئات النقدية التي تحتفظ بها المنظمة بمبالغ مخصصة لاستخدامات محددة وتعتبر مقيدة. وتشمل هذه المبالغ من النقدية ومكافئات النقدية بمبالغ مخصصة لنظام التقاعد التكميلي، ونظام المعاشات

التقاعدية المحدد المساهمات، والحساب الخاص الياباني المخصص للرواتب والبدلات المدفوعة للموظفين المعارين من اليابان. وتعتبر الحسابات الائتمانية للمشاريع هي أيضا مبالغ مقيدة لاستخدامات محددة. ومكافئات النقدية هي استثمارات شديدة السهولة للتحويل إلى مبالغ نقدية معروفة وتنطوي على قدر لا يُذكر من المخاطر من حيث القيمة.

وتستثمر المنظمة أموالا للاحتفاظ بما حتى تاريخ استحقاقها. وتسجل بمستوى التكلفة وتضاف قيمتها السوقية الفعلية إلى الملاحظات لا إلى بيان الأداء المالي. والفائدة المالية المستحقة على الاستثمارات ترد في الحسابات المستحقة القبض.

**المساهمات النظامية المستحقة القبض والحسابات المستحقة القبض:** تسجل المساهمات النظامية المستحقة القبض والحسابات المستحقة القبض بقيمتها الاسمية ناقصا منها الأرصدة الكافية لتغطية المبالغ المقدرة غير القابلة للاسترداد.

ويقدر مستوى المساهمات النظامية في بداية كل سنة ويلزم دفعها قبل 30 نيسان/أبريل منها.

والبلدان الأعضاء التي لا تسدد ما عليها من مساهمات لفترة تتجاوز سنتين ماليتين تسري عليها المادة 52 من النظام العام للمنظمة ("المادة 52") ويعلق حقهم في التصويت في جلسات الجمعية العامة وتُفرض عليهم عقوبات أخرى. وبموجب النظام المالي للمنظمة، يلزم أيضا تخصيص جزء من صندوق الاحتياطي العام لتغطية هذه المساهمات.

وبحوز للمنظمة أن تبرم اتفاقات محددة تتضمن شروط وأحكام تسديدها، مما يتيح للبلد العضو الوفاء بما عليه من واجبات بشأن مساهماته النظامية. والمساهمات النظامية للبلدان الأعضاء المشمولة باتفاقات لإعادة جدولته الديون تتضمن مبالغ تُدفع على المدى القريب وأخرى على المدى البعيد.

أما المساهمات المستحقة على البلدان الأعضاء التي لا تقع ضمن أي من الفئتين، أو "المادة 52" أو اتفاقات إعادة جدولته الديون، فتسجل على أنها مبالغ متبقية.

ولا تسجل أي خسارة محتملة في إطار المساهمات النظامية المستحقة على البلدان الأعضاء إلا في حال إخطار المنظمة بأن بعض البلدان الأعضاء عاجزة عن الرصيد المستحق دفعه.

**مستحقات الموظفين المستقبلية:** تسجل مساهمات المنظمة في إطار مستحقات الموظفين المستقبلية، بما في ذلك الحسابات الائتمانية للمشاريع، كتكاليف أجور في بيان الأداء المالي.

وتسجل هذه المستحقات كخصوم مستحقة في بيان الوضع المالي. ويحصل الموظفون على هذه المستحقات وفقا للحقوق الممنوحة لهم بموجب عقود العمل المبرمة معهم، وهي تتألف من:

- المساهمات من الميزانية العادية للمنظمة أو من الحسابات الائتمانية للمشاريع؛
- اقتطاعات من أجور الموظفين، حسب الاقتضاء.



النظام الداخلي لتعويض فقدان الوظيفة غير الطوعي (ISCILE): تطبق المنظمة نظاما داخليا لتعويض الأشخاص الذين سيفقدون وظيفتهم بشكل غير طوعي. والنظام ممول بأسره من مساهمات المنظمة. وتُدفع التعويضات على أساس تنازلي تدريجي لسنوات متتالية لشخص لا يجد عملا بديلا، وفقا للقواعد المحددة في دليل الموظفين.

التعويضات عند التقاعد ونظام التقاعد التكميلي: تقدم المنظمة إلى موظفيها تعويضات في شكل مستحقات عند التقاعد ومستحقات في إطار التقاعد التكميلي وذلك استنادا إلى الرتبة وسنوات الخدمة، وتغطيها بالكامل مساهمات المنظمة. وتقدّر تبعات التعويضات عند التقاعد في تاريخ صدور بيان الوضع المالي وتُدرج في بيان الأداء المالي.

نظام المعاشات التقاعدية المحددة المساهمات: تطبق المنظمة نظام معاشات تقاعدية محدد المساهمات على جميع الموظفين الذين يختارون المشاركة فيها، وتساهم المنظمة فيه على مستوى متفق عليه ومناسب لمساهمة الموظفين فيه. ونظام المعاشات التقاعدية ليس منفصلا قانونيا عن المنظمة. وفي الوقت الحالي يدار النظام داخليا: ترد أصول وخصوم النظام في بيان الوضع المالي للمنظمة وفي الملاحظة 8 "النقدية ومكافآت النقدية" في إطار العنوان "النقدية المقيدة الاستخدام"، والملاحظة 17 "مستحقات الموظفين المستقبلية". وتتولى المنظمة إدارة الأصول المالية الموجودة في إطار هذا النظام إلى جانب أصولها المالية.

وتناقش المنظمة حاليا مسألة إنشاء نظام محدد المستحقات يشتمل على آلية إدارية تحكمها المنظمة بشكل منفصل.

**إدارة المخاطر المالية:** إن الغرض من إدارة المخاطر المالية للمنظمة هو ضمان وضع ميزانيتها موضع التطبيق، وتواصل تقدم المنظمة على النحو المقرر، وذلك ضمن إطار الأولويات التي تحددها لنفسها وبرنامج الأنشطة المرتبط بها الذي يُتفق عليه في الجمعية العامة. وسياسات إدارة المخاطر المالية يتم إعدادها استنادا إلى النظام المالي.

وتستثمر المنظمة فائضها من الأموال فضلا عن الأموال المحتفظ بها لنظام المعاشات التقاعدية المحددة المساهمات ونظام نظام التقاعد التكميلي والحسابات الائتمانية للمشاريع. والمنظمة معرضة لمجموعة من المخاطر ناجمة عن استخدام الأدوات المالية، وهي:

#### أ. المخاطر المرتبطة بالعملات

تشغّل المنظمة حسابات مصرفية باليورو ودولارات الولايات المتحدة والشلن الكيني والبات التايلندي والبيزو الأرجنتيني والدولار السنغافوري وفرنك وسط أفريقيا وغرب أفريقيا. ونتيجة لتحويل الأرصدة المودعة بعملات أجنبية في هذه الحسابات إلى اليورو في تاريخ كشف الميزانية، تبرز مخاطر مرتبطة بسعر الصرف ناجمة عن تباين قيم اليورو في الأرصدة المحولة.

وبغية التقليل إلى الحد الأدنى من هذه المخاطر، تعتمد المنظمة سياسة للتخزين من أجل:

- الاستفادة المثلى من مختلف العملات المستخدمة ومن معاملات الصرف للتحويل من عملة إلى أخرى؛

- التعامل مع العملات الأجنبية بما يلي الاحتياجات العملية وذلك بإشراف لجنة الاستثمارات التابعة لها؛
- استخدام اليورو كلما أمكن بدلا من الدولار الأمريكي لإجراء التحويلات المالية لمجمّع الإنترنت العالمي للابتكار ومختلف المكاتب الإقليمية ومكاتب الارتباط لتحويلها إلى العملة المحلية كي تُستخدم في هذه المواقع؛
- زيادة وتيرة التحويلات المالية إلى مجمّع الإنترنت العالمي للابتكار والمكاتب الإقليمية ومكاتب الارتباط من أجل تقليص مستوى الأموال الموجودة فيها بالعملة المحلية.

ب. المخاطر المرتبطة بأسعار الفائدة:

إن استثمارات المنظمة في الصكوك المستحقة لأجل قصير الموجودة في حساباتها المصرفية أو في برامج إدارة الأصول مرهونة بتقلب العائدات، بسبب أسعار الفائدة التي يملها السوق. ويؤثر ذلك في مستوى ميزانية النفقات التي تغطيها المنظمة.

والاستثمارات التي تديرها المنظمة لكسب إيرادات من الفوائد محكومة بمعايير "الأمن والسيولة والربحية" وفقا لهذا الترتيب، على غرار المنصوص عليه في نظامها المالي.

ج. المخاطر المرتبطة بعدم دفع الديون

إن المنظمة معرضة لمخاطر مرتبطة بأطراف أخرى مدينة لها بسبب أموال ولم تسدد ديونها لها بعد، من ضمنها المساهمات النظامية المستحقة على البلدان الأعضاء ومعاملاتها المالية مع المصارف وشركات إدارة الأصول على صعيد النقدية ومكافآت النقدية والاستثمارات. وتجري إدارة هذه المخاطر عبر ما يلي:

- الاحتفاظ بالأرصدة المصرفية أو الاستثمارات في مؤسسات مصرفية معروفة مصنفة بدرجة "A" أو أعلى (Standard & Poor's)؛
- عدم الاستثمار إلا في صناديق في الأسواق المالية مصنفة بدرجة AAA (Standard & Poor's) وباستحقاقات قصيرة الأجل؛
- الاحتفاظ باحتياطيات كافية في صندوق الاحتياطي العام لتغطية المساهمات النظامية للبلدان الأعضاء التي لم تُدفع بعد.

ويحدد النظام المالي للمنظمة شروط الاختيار بين مختلف المؤسسات المالية والمصارف.

وتقلب قيم الأصول المالية للمنظمة يؤثر في قيمتها الصافية ويعيق استمرار تقدمها نحو تحقيق أهدافها. ولا تتطلب المنظمة أي نوع من الضمانات لدعم الأدوات المالية والمبالغ المستحقة الأخرى، وذلك بسبب تقلص مستوى المخاطر المتبقية بعد تخفيفها على نحو ما تقدم.

وبالنسبة للأموال المستحقة القبض، بما فيها المساهمات النظامية التي لم تُدفع بعد، خُصصت اعتمادات لتغطية المبالغ التي تعتبر غير قابلة للتحويل أو مشكوكا في تحصيلها. وفي ما يتعلق بالحسابات الائتمانية للمشاريع، فإن

مخاطر عدم وفاء الأطراف الأخرى بواجباتها المالية يتم تخفيفها عبر توقيع اتفاق معها والتأكد، قدر المستطاع، من توفر الأموال الكافية للمشروع قبل التعهد بتقديم موارد مالية لتنفيذه.

#### د. مخاطر السيولة

تدير المنظمة سيولتها الحالية من خلال رصدتها المتواصل لوضع مبالغها المستحقة القبض، وأموالها المتاحة والالتزامات الجارية أو المقترحة بالإفناق. ولا تخصص موارد للأنشطة إلا لدى وجود أموال متاحة أو متعهد بها، وهذا ما يحصل عموماً قبل بدء أي نشاط.

والمنظمة عرضة للمخاطر المرتبطة بالسيولة لاحتمال عدم تحويل المبالغ المستحقة لها في حينه إلى سيولة يمكن أن تُستخدم للالتزامات مستحقة. وثمة ضمانات ضد هذا الاحتمال ترد في النظام المالي وتقتضي إبقاء موارد صندوق الاحتياطي العام على مستوى معين. ويحدد النظام المالي أيضاً أن على البلدان الأعضاء دفع مساهماتها النظامية المستحقة للمنظمة كل سنة قبل نهاية نيسان/أبريل.

وفي ما يخص استثماراتها المالية، فثمة مخاطر مرتبطة بالسيولة ناجمة عن أوضاع السوق غير المواتية التي يمكن أن تحول دون الانسحاب المنظم من هذه الاستثمارات أو أن تتسبب بخسائر لدى الانسحاب منها. وتخفف هذه المخاطر على المنظمة عن طريق تنويع الاستثمارات.

وتوائم المنظمة أيضاً حافظات السيولة في استثماراتها مع مجمل الموارد الطويلة الأجل المتاحة، بتوظيف نسبة لا تتجاوز نسبتها 75 في المائة من هذه الموارد في استثمارات طويلة الأجل، مع إبقاء الرصيد ضمن الأرصدة المصرفية الواردة.

**المعايير المحاسبية الصادرة ولكن غير سارية المفعول بعد:** في عام 2016، نشر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار رقم 39 - مستحقات الموظفين - الذي سيحل محل المعيار 25 - مستحقات الموظفين - في 1 كانون الثاني/يناير 2018، مع التشجيع على اعتماده قبل هذا التاريخ. وتدرس المنظمة حالياً أثر المعيار الجديد على البيانات المالية.

#### الملاحظة 6: الأحكام والتقديرات المحاسبية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمنظمة، يتعين على الإدارة اعتماد أحكام وتقديرات وافتراسات بشأن مبالغ الأصول والخصوم المرحلة للفترة المقبلة. وبينما تخضع هذه التقديرات والافتراضات لبحث مستمر، تسجل تبعات تعديل التقديرات المحاسبية في الفترة التي بُحثت فيها التقديرات، إذا كانت هذه التقديرات لا تؤثر إلا في الفترة المذكورة، أو أثناء فترة تعديلها والفترات القادمة، إذا كان التعديل يؤثر في الفترة الحالية والفترات القادمة على السواء.

وتشمل التقديرات، على سبيل الذكر لا الحصر، ما يلي: تقييم الإيرادات والنفقات العينية للموظفين المعارين واستخدام المبنى والمعدات المجاني، والتعويضات المستحقة عند التقاعد، والرسوم المستحقة، والاعتمادات المخصصة لمواجهة المخاطر المالية على المخزون والحسابات المستحقة القبض، والأصول والخصوم الطارئة؛ ودرجة انخفاض قيمة الأصول المادية وفترة الخدمة التقديرية للممتلكات والمقر والمعدات.

## الملاحظة 7: تغيير أرصدة السنة السابقة

تم تغيير أرصدة تتعلق بسنة 2015 لتصحيح الأخطاء الواردة في البيانات المالية للسنة المالية السابقة:

1. **مستحقات الموظفين المستقبلية:** إن حساب المبالغ التي تُدفع على المدى القريب والأخرى التي تُدفع على المدى البعيد من مستحقات الموظفين المستقبلية لم يكن دقيقاً. والتصحيح يرفع مستوى المستحقات التي تُدفع على المدى القريب بما قدره (000) 3 178 يورو ويخفّض المستحقات التي تُدفع على المدى البعيد بالقدر نفسه. وعُدلت الملاحظة 17 وفقاً لذلك.
2. **النفقات المدفوعة سلفاً والمبالغ المستحقة القبض والرسوم المستحقة الدفع:** اعتُبرت بعض الفواتير نفقات مدفوعة سلفاً في حين أن الخدمات لم تقدّم أو السلع لم تسلّم إلا في السنة التالية وتكاليفها دُفعت أيضاً في السنة التالية. والتصحيح يخفّض النفقات المدفوعة سلفاً والمبالغ المستحقة القبض والرسوم المستحقة الدفع بما قدره (000) 659 يورو. وعُدلت الملاحظة 14 وفقاً لذلك.
3. **الإيرادات أخرى وتكاليف الرواتب:** تُقتطع الضرائب الداخلية من رواتب موظفي المنظمة. وهذه الخصوم وردت سابقاً كإيرادات أخرى وحُسبت ضعف قيمتها في إطار تكاليف الرواتب. ويخفّض التصحيح بند "إيرادات أخرى" وتكاليف الرواتب بما قدره (000) 922 يورو. وعُدلت الملاحظتان 28 و 29 وفقاً لذلك.
4. **المبالغ المسددة والمبالغ المستردة وتكاليف الرواتب:** تدفع المنظمة مبالغ مالية لبعض الموظفين بناء على تعليمات من البلد العضو ويسددها هذا البلد العضو. وكانت المنظمة تسجل هذه المعاملات كإيرادات ونفقات في إطار المبالغ المسددة والمبالغ المستردة وتكاليف الرواتب. والواقع أن المنظمة كانت تعمل كوسيط فقط بين البلد العضو والموظفين المنتمين إليه وكان لا ينبغي تسجيل هذه المبالغ كإيرادات ونفقات. ويخفّض التصحيح من المبالغ المسددة والمبالغ المستردة وتكاليف الرواتب بما قدره (000) 310 يورو. وعُدلت الملاحظتان 28 و 29 وفقاً لذلك.
5. **المساهمات العينية وتكاليف الرواتب العينية:** استُثني بعض الموظفين لأسباب غير دقيقة من حساب تكاليف الرواتب العينية. ويزيد التصحيح المساهمات العينية وتكاليف الرواتب العينية بما قدره (000) 498 يورو. وعُدلت الملاحظتان 28 و 29 وفقاً لذلك.
6. **المساهمات العينية والتكاليف العينية لتشغيل المبنى:** استُخدمت مساحة غير دقيقة القياس لحساب التكاليف العينية لتشغيل المبنى في موقع واحد. ويزيد هذا التصحيح من المساهمات العينية والتكاليف العينية لتشغيل المبنى بما قدره (000) 2 115 يورو. وعُدلت الملاحظتان 28 و 29 وفقاً لذلك.
7. **الحسابات المستحقة القبض (المستحقة القبض على الحسابات الائتمانية المشاريع) والحسابات المستحقة القبض (حسابات القبض الأخرى):** إن بعض الحسابات المستحقة القبض المتعلقة بالحسابات الائتمانية للمشاريع عُرضت في الحسابات المستحقة القبض الأخرى بدلاً من الحسابات المستحقة القبض المتعلقة بالحسابات الائتمانية للمشاريع. ويزيد تصحيح الحسابات

المستحقة القبض المتعلقة بالحسابات الائتمانية بما قدره 2 548(000) يورو ويخفّض المبالغ المستحقة القبض الأخرى بالقدر نفسه، بحسب المشار إليه في الملاحظة 11.

8. المبالغ المسددة والمبالغ المستردة وتكاليف الرواتب: ثمة تعديل جامع يتعلق بتكاليف الرواتب لم يسجّل بحسب الأصول. ويخفّض التصحيح المبالغ المسددة والمستردة وتكاليف الرواتب بما قدره 767 (000) يورو. وعُدلت الملاحظتان 28 و29 وفقاً لذلك.

#### الملاحظة 8: النقدية ومكافئات النقدية

لدى المنظمة نقدية ومكافئات نقدية في عدد من العملات لأغراض العمليات. وليس على المنظمة أي ديون ائتمانية ولا تسحب أموالاً من المصارف تتجاوز ما تملكه في حساباتها.

في 31 كانون الأول/ديسمبر		بآلاف اليورو
2015	2016	
4 962	14 728	الأموال النقدية
70 152	85 667	مكافئات النقدية
<b>75 114</b>	<b>100 395</b>	<b>المجموع</b>

في 31 كانون الأول/ديسمبر		بآلاف اليورو
2015	2016	
71 116	92 701	باليورو
3 998	7 694	بعملات أخرى
<b>75 114</b>	<b>100 395</b>	<b>المجموع</b>

النقدية ومكافئات النقدية المقيدة الاستخدام:

تشتمل النقدية ومكافئات النقدية على مبالغ محفوظة لأغراض محددة، وذلك على النحو أدناه:

في 31 كانون الأول/ديسمبر		ملاحظات	بآلاف اليورو
2015	2016		
29 288	49 742	16	الحسابات الائتمانية للمشاريع
16 799	17 927	17	صندوق المعاشات التقاعدية المحدد المساهمات
3 770	3 913	17	مستحقات الموظفين المستقبلية - التقاعد التكميلي
525	541	15	الحساب المحدد للضباط اليابانيين
<b>50 382</b>	<b>72 123</b>		<b>المجموع</b>

## الملاحظة 9: الاستثمارات

31 كانون الأول/ديسمبر		العملة بالآلاف	الخطة	اسم المصرف ومكان الاستثمار
2015	2016			
				استثمارات جارية
2 846	-	بال يورو	وفورات	HSBC (France)
<b>2 846</b>	-			مجموع الاستثمارات الجارية
				استثمارات غير جارية
31	31	بال يورو	DAT	HSBC (France)
-	4 000	بال يورو	EMTN	Royal Bank of Canada (France)
<b>31</b>	<b>4 031</b>			مجموع الاستثمارات غير الجارية
<b>2 877</b>	<b>4 031</b>			المجموع

دليل مصطلحات: DAT = ودائع لأجل، متصلة بضمانات مصرفية؛ وفورات = حسابات توفير في إدارة الخزينة؛ EMTN = سندات اليورو المتوسطة الأجل.

## الملاحظة 10: المساهمات النظامية المستحقة القبض

31 كانون الأول/ديسمبر		بآلاف اليورو
2015	2016	
		المساهمات الجارية
3 143	3 518	المساهمات المستحقة من البلدان الأعضاء المشمولة بالمادة 52
-	(1 073)	ناقص: رصيد لتغطية الديون المشكوك في تحصيلها
3 143	2 445	صافي المساهمات المستحقة من البلدان المشمولة بالمادة 52
		المساهمات المستحقة من البلدان الأعضاء بموجب اتفاقات إعادة
85	38	جدولة الديون
1 285	574	المساهمات المستحقة من بلدان أعضاء أخرى
<b>4 513</b>	<b>3 057</b>	مجموع المساهمات الجارية
		المساهمات غير الجارية
285	252	المساهمات المستحقة بموجب اتفاق لإعادة جدولة الديون
<b>285</b>	<b>252</b>	مجموع المساهمات غير الجارية
<b>4 798</b>	<b>3 309</b>	المجموع

## الملاحظة 11: الحسابات المستحقة القبض

31 كانون الأول/ديسمبر		بآلاف اليورو
2015 بعد تغييرها (انظر الملاحظة 7)	2016	
335	273	قروض للموظفين
4 288	5 178	مبالغ مستحقة القبض من الحسابات الائتمانية للمشاريع
367	250	فوائد مالية مستحقة القبض
1 058	1 104	مبالغ أخرى مستحقة القبض
(166)	(115)	اعتمادات للديون المشكوك في تحصيلها
892	989	صافي المبالغ الأخرى المستحقة القبض
1 634	1 153	مبالغ مستحقة القبض من ضريبة القيمة المضافة
(16)	(16)	رصيد للمبالغ المستحقة القبض من ضريبة القيمة المضافة
1 618	1 137	صافي مجموع المبالغ المستحقة القبض من ضريبة القيمة المضافة
<b>7 500</b>	<b>7 827</b>	<b>المجموع</b>

## الملاحظة 12: الأصول غير المادية

الأصول غير المادية: هي البرمجيات والتراخيص.

الرصيد في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2016	التصرف في الأصول	إضافات/ عوامل اهتلاك	الرصيد في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2015	التصرف في الأصول	إضافات/ عوامل اهتلاك	الرصيد في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2014	بآلاف اليورو
							الكلفة
16 883	-	643	16 240	-	722	15 518	البرمجيات
141	-	141	-	-	-	-	أعمال قيد الإنجاز
<b>17 024</b>		<b>784</b>	<b>16 240</b>		<b>722</b>	<b>15 518</b>	الكلفة الإجمالية
							الاهتلاك المتراكم
(15 813)	-	(703)	(15 110)	-	(890)	(14 220)	البرمجيات
-	-	-	-	-	-	-	أعمال قيد الإنجاز
<b>(15 813)</b>		<b>(703)</b>	<b>(15 110)</b>		<b>(890)</b>	<b>(14 220)</b>	مجموع الاهتلاك المتراكم
							القيمة المحاسبية الصافية
1 070	-	(60)	1 130	-	(168)	1 298	البرمجيات
141	-	141	-	-	-	-	أعمال قيد الإنجاز
<b>1 211</b>		<b>81</b>	<b>1 130</b>		<b>(168)</b>	<b>1 298</b>	صافي الأصول غير المادية

## الملاحظة 13: المقر والممتلكات والمعدات

المبنى: تعود ملكية المبنى في ليون (فرنسا) إلى المنظمة. وتعود ملكية الأرض المشيّد عليها إلى مدينة ليون وتستأجرها المنظمة من دون مقابل لفترة 99 عاما اعتبارا من عام 1985. وفي نهاية فترة الإيجار، تنتقل ملكية المبنى والأرض إلى مدينة ليون. ولا إشارة في البيانات المالية إلى أن الأرض تُستخدم مجانا.

التجهيزات واللوازم: هي معدات المكتب والأدوات الرياضية.

المعدات وأصول أخرى: هي الحواسيب وأجهزة الاتصالات التي تشمل الحواسيب وآلات الطباعة والحواسيب المحمول ومحولات البيانات/مفاتيح التشغيل ونظم الاتصالات وسيارات المنظمة.

الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2016	التصرف في الأصول	إضافات/عوامل الإهلاك	الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2015	التصرف في الأصول	إضافات/عوامل الإهلاك	الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2014	بالآلاف اليورو
							<b>الكلفة</b>
18 582	-	-	18 582	-	-	18 582	المباني
29 672	(124)	1 234	28 562	(304)	3 646	25 220	التجهيزات واللوازم
14 729	(470)	1 158	14 041	(204)	1 989	12 256	معدات وأصول أخرى
126	-	-	126	(2 455)	-	2 581	أعمال قيد الإنجاز
<b>63 109</b>	<b>(594)</b>	<b>2 392</b>	<b>61 311</b>	<b>(2 963)</b>	<b>5 635</b>	<b>58 639</b>	<b>الكلفة الإجمالية</b>
							<b>الإهلاك المتراكم</b>
(11 845)	-	(460)	(11 385)	-	(460)	(10 925)	المباني
(22 123)	124	(2 411)	(19 836)	280	(1 983)	(18 133)	التجهيزات واللوازم
(12 504)	470	(1 514)	(11 460)	204	(1 602)	(10 062)	معدات وأصول أخرى
-	-	-	-	-	-	-	أعمال قيد الإنجاز
<b>(46 472)</b>	<b>594</b>	<b>(4 385)</b>	<b>(42 681)</b>	<b>484</b>	<b>(4 045)</b>	<b>(39 120)</b>	<b>مجموع الإهلاك المتراكم</b>
							<b>القيمة المحاسبية الصافية</b>
6 737	-	(460)	7 197	-	(460)	7 657	المباني
7 549	-	(1 177)	8 726	(24)	1 663	7 087	التجهيزات واللوازم
2 225	-	(356)	2 581	-	387	2 194	معدات وأصول أخرى
126	-	-	126	(2 455)	-	2 581	أعمال قيد الإنجاز
<b>16 637</b>	<b>-</b>	<b>(1 993)</b>	<b>18 630</b>	<b>(2 479)</b>	<b>1 590</b>	<b>19 519</b>	<b>صافي الأصول المادية</b>



## الملاحظة 14: الحسابات المستحقة الدفع والرسوم المستحقة الدفع

31 كانون الأول/ديسمبر		بآلاف اليورو
2015 بعد تغييرها (انظر الملاحظة 7)	2016	
4 786	4 984	لدائنين لقاء السلع والخدمات
1 956	1 605	مبالغ مستحقة الدفع للضمان الاجتماعي والتأمين
213	331	لدائنين آخرين
<b>6 955</b>	<b>6 920</b>	<b>المجموع</b>

## الملاحظة 15: المساهمات المسددة مسبقا

31 كانون الأول/ديسمبر		بآلاف اليورو
2015	2016	
6 123	8 248	المساهمات النظامية المقبوضة مسبقا
525	541	الحساب الخاص بالموظفين اليابانيين
66	46	إيرادات أخرى مقبوضة مسبقا
<b>6 714</b>	<b>8 835</b>	<b>المجموع</b>

## الملاحظة 16: الحسابات الائتمانية للمشاريع

المجموع	الحسابات الخاصة	الصناديق الائتمانية	بآلاف اليورو
<b>26 644</b>	<b>26 644</b>	-	<b>الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2014</b>
26 289	25 949	340	الأموال المقبوضة خلال السنة
(23 645)	(23 605)	(40)	الإيرادات المسجلة خلال السنة
<b>29 288</b>	<b>28 988</b>	<b>300</b>	<b>الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2015</b>
43 000	35 163	7 837	الأموال المقبوضة خلال السنة
(22 546)	(21 881)	(665)	الإيرادات المسجلة خلال السنة
<b>49 742</b>	<b>42 270</b>	<b>7 472</b>	<b>الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2016</b>

## الملاحظة 17: مستحقات الموظفين المستقبلية

31 كانون الأول/ديسمبر		بآلاف اليورو
2015	2016	
بعد تغييرها (انظر الملاحظة 7)		
		<b>المستحقات الجارية</b>
772	813	النظام الداخلي لتعويض فقدان الوظيفة غير الطوعي
984	878	مستحقات الموظفين المستقبلية - تعويض التقاعد
865	784	مستحقات الموظفين المستقبلية - التقاعد التكميلي
2 848	2 793	الإجازات التي لم يستفد منها الموظفون
3 144	2 841	نظام المعاشات التقاعدية المحدد المساهمات
<b>8 613</b>	<b>8 109</b>	<b>مجموع المستحقات الجارية</b>
		<b>المستحقات غير الجارية</b>
482	443	النظام الداخلي لتعويض فقدان الوظيفة غير الطوعي
486	402	مستحقات الموظفين المستقبلية - تعويض التقاعد
2 905	3 129	مستحقات الموظفين المستقبلية - التقاعد التكميلي
13 655	15 086	نظام المعاشات التقاعدية المحدد المساهمات
<b>17 528</b>	<b>19 060</b>	<b>مجموع المستحقات غير الجارية</b>
<b>26 141</b>	<b>27 169</b>	<b>المجموع</b>

المجموع	نظام المعاشات التقاعدية المحدد المساهمات	الإجازات التي لم يستفد منها الموظفون	التقاعد التكميلي	تعويض التقاعد	النظام الداخلي لتعويض فقدان الوظيفة غير الطوعي	بآلاف اليورو
21 730	13 282	2 794	3 377	1 239	1 038	الرصيد في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2014
4 322	2 470	203	900	339	410	خصوم معترف بها في بيان الأداء المالي بنود غير مدرجة في بيان الأداء المالي
1 578	1 578	-	-	-	-	- مساهمات الموظفين
103	88	-	15	-	-	- إيرادات الفوائد
(1 592)	(618)	(149)	(522)	(109)	(194)	- تسوية الخصوم
26 141	16 800	2 848	3 770	1 469	1 254	الرصيد في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2015
3 721	2 298	221	863	(130)	469	خصوم معترف بها في بيان الأداء المالي بنود غير مدرجة في بيان الأداء المالي
1 504	1 504	-	-	-	-	- مساهمات الموظفين
285	218	-	67	-	-	- إيرادات الفوائد
(4 482)	(2 893)	(276)	(787)	(59)	(467)	- تسوية الخصوم
27 169	17 927	2 793	3 913	1 280	1 256	الرصيد في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2016

يشتمل نظام التقاعد التكميلي ونظام المعاشات التقاعدية المحدد المساهمات على أصول مالية وهي كناية عن حساب توفير يتمثل في النقدية ومكافآت التقديرة المقيدة الاستخدام المشار إليها في الملاحظة 8.

ويبلغ عدد المنتسبين إلى نظام المعاشات التقاعدية المحدد المساهمات المفتوح أمام موظفي المنظمة العاملين بموجب عقود 277 موظفاً من أصل 529 موظفاً (2015: 321 من أصل 567 موظفاً).

## الملاحظة 18: الأدوات المالية

في ما يلي الأدوات المالية التي تستخدمها المنظمة:

31 كانون الأول/ديسمبر				بآلاف اليورو
2015		2016		
القيمة الحقيقية	الكلفة	القيمة الحقيقية	الكلفة	
<b>الأصول المالية</b>				
				النقدية ومكافآت النقدية
75 114	75 114	100 395	100 395	
				مصنفة كقروض ومبالغ مستحقة القبض
7 500	7 500	7 827	7 827	المبالغ المستحقة القبض
4 798	4 798	3 309	3 309	المساهمات النظامية المستحقة القبض
				مصنفة كأصول محفوظة حتى تاريخ الاستحقاق
2 877	2 877	4 159	4 031	الاستثمارات
<b>90 289</b>	<b>90 289</b>	<b>115 690</b>	<b>115 562</b>	<b>المجموع</b>
<b>الخصوم المالية</b>				
				الحسابات المستحقة الدفع والرسوم المتكبدة
6 955	6 955	6 920	6 920	
29 288	29 288	49 742	49 742	الحسابات الائتمانية للمشاريع
<b>36 243</b>	<b>36 243</b>	<b>56 662</b>	<b>56 662</b>	<b>المجموع</b>

تسجل الأدوات المالية للمنظمة بتكلفتها المستنفدة. والقيمة الفعلية للاستثمارات توفرها المصارف أو المسؤولون عن إدارة حافظات التوفير استناداً إلى نماذج الأسعار باستخدام أسعار المعاينة في السوق (المستوى 2). وبالنسبة لسائر الأدوات المالية، فإن قيمتها المرحلة للفترة المقبلة هي على مستوى تم تقريبه من قيمتها الفعلية.

## الملاحظة 19: احتياطي الاستثمار

يشكل احتياطي الاستثمار جزءاً من استثمارات المنظمة في الأسهم وهو الرصيد الفعلي للأصول الثابتة التي تملكها المنظمة. والمشتريات من هذه الأصول تعزز الاحتياطي في حين أن التصرف بها وبيعها وخفض قيمتها تقلصه.

## الملاحظة 20: صناديق الاحتياطي المتراكمة

إن المنظمة هي التي تضع موارد المنظمة بقرار صادر عنها وهي التي تحدد طريقة استخدام كل فئة منها وحدودها. وتشكل صناديق الاحتياطي المتراكمة احتياطيات المنظمة التي تشمل الصناديق الخمسة المشمولة بالملاحظات من 21 إلى 25. وهي، سنوياً، تزداد بفعل الفوائض وتتناقص بفعل العجز، ويتوقف ذلك على مدى استخدام الميزانيات المرتبطة بها. وتخصيص موارد الصناديق يعكس التزام المنظمة بنشاط معين ما وسحب موارد منها يعكس تغطية تكلفته.

## الملاحظة 21: صندوق الاحتياطي العام

إن صندوق الاحتياطي العام هو صندوق نظامي للمنظمة يقتضيه النظام المالية وأنشئ بموجب قرار الجمعية العامة AG/52/RES/7، وهو أبرز صناديق الاحتياطي التابعة للمنظمة. والفائض في الميزانية العامة يزيد موارده والعجز فيها يخفضها. وتحوّل موارد منه وإليه بموجب قرارات من الجمعية العامة. وينص النظام المالي على المستوى الذي ينبغي أن تكون عليه موارده قانونيا.

وفي سنة 2016، سجلت الميزانية العادية فائضا في صافي نتيجة التشغيل قدره (000) 271 يورو (2015: سُجل عجز قدره (000) 2 253 يورو) شمل فائضا قدره (000) 170 يورو (2015: سُجل عجز قدره (000) 2 682 يورو) من صندوق الاحتياطي العام وفائضا قدره (000) 101 يورو (2015: سُجل فائض قدره (000) 150 يورو) من صندوق الاحتياطي للمكاتب الإقليمية. وبعد موافقة الجمعية العامة، حُوّل ما قدره (000) 1 000 يورو (2015: لم يحوّل شيء) من صندوق الاستثمار إلى صندوق الاحتياطي العام لزيادة موارده إلى المستوى المطلوب قانونيا.

## المستوى القانوني لموارد صندوق الاحتياطي العام

ثمة بندان في النظام المالي يتناولان مستوى صندوق الاحتياطي العام وينصان على: أن يكون الاحتياطي، إضافة إلى الصندوق الدائم للإغاثة في حالات الأزمات، كافيا لتغطية ما لا يقل عن: (i) سدس مصروفات الاشتغال للفترة المالية السابقة التي يُستبعد منها مبلغ مصروفات الاندثار والمصروفات المعتبرة عينية؛ (ii) 117 في المائة من إجمالي المساهمات النظامية المستحقة للمنظمة على البلدان الأعضاء المشمولة بالمادة 52.

(i) نفقات التشغيل: بلغت نفقات التشغيل بدون قيمة الاهتلاك والنفقات العينية (000) 812 56 يورو (2015: (000) 58 461 يورو)، مما استدعى وضع ما قدره (000) 9 469 يورو (2015: (000) 9 744 يورو) جانبا كـمبلغ احتياطي لتغطي نفقات التشغيل.

(ii) مستحقات بموجب المادة 52: في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2016، بلغ صافي المساهمات النظامية المستحقة على البلدان الأعضاء المشمولة بالمادة 52 ما قدره (000) 2 445 يورو (2015: (000) 3 143 يورو) على غرار الوارد في إطار الملاحظة 10. وبالتالي أصبح المبلغ الاحتياطي لتعويضها بموجب المادة 52 ما قدره (000) 2 861 يورو (2015: (000) 3 677 يورو).

وفي ضوء ما تقدم، أصبح المبلغ اللازم لتبلغ موارد الصندوق مستواها القانوني (000) 12 330 يورو (2015: 13 (000) 421 يورو). وتبلغ موارد صندوق الاحتياطي حاليا، تضاف إلى موارد الصندوق الدائم للإغاثة في حالات الأزمات، (000) 14 599 يورو (2015: (000) 13 429 يورو). وبذا، بلغت موارد الصندوقين مستواها المطلوب في النظام المالي مع هامش قدره (000) 2 269 يورو أي نسبة 16 في المائة من مستوى الموارد الحالي فيهما (2015: (000) 8 يورو أي 0,1 في المائة).

## الملاحظة 22: الصندوق الدائم للإغاثة في حالات الأزمات

أنشئ الصندوق الدائم للإغاثة في حالات الأزمات في عام 2005 بموجب قرار الجمعية العامة AG-2005/RES-08 حوّلت أولى موارده من صندوق الاحتياطي العام. والغرض منه هو تمكين المنظمة من التدخل فوراً في حالات الأزمات أو الطوارئ في أي مكان في العالم. وهو ممول إما مباشرة من تبرعات البلدان الأعضاء بناء على دعوة محددة من المنظمة، أو من أموال تحوّل إليه من صناديق احتياطي أخرى، وذلك في سياق الفائض المتوفر في كل سنة مالية وبعد موافقة الجمعية العامة. وينبغي أن تبقى موارده رسمياً (000) 855 يورو.

وفي عام 2016، لم تُنفق أي أموال منه مما أبقى موارده على مستواها المطلوب رسمياً.

## الملاحظة 23: صندوق الأرصد المخصصة

أنشئ صندوق الأرصد المخصصة بموجب قرار الجمعية العامة AG/67/RES/5. وهذا الصندوق هو صندوق احتياطي إضافي يمول من تبرعات البلدان الأعضاء ومن مساهماتها النظامية. وتضاف إليه أيضاً المبالغ الواردة من جهات مانحة وغير المخصصة لمشاريع محددة ما متفق عليه مسبقاً. وتستخدم المنظمة موارد الصندوق لدعم أنشطتها الإقليمية الممولة من خارج الميزانية واستثماراتها، أو لمشاريع محددة ومصممة داخلياً ومخصصة لمجالات بعينها. وليس لموارد الصندوق مستوى قانوني محدد يلزم أن تبقى عليه.

وفي عام 2016، كانت النتيجة الصافية عجزاً قدره (000) 251 يورو (2015): (000) 647 يورو مما خفّض المستوى الإجمالي لموارد الصندوق إلى (000) 783 يورو (2015): (000) 1 034 يورو.

ويجيز النظام المالي الآن تلقي التبرعات في إطار الميزانية العادية. والرصيد المتبقي من الصندوق سيحوّل إلى صندوق الاحتياطي العام في عام 2017.

## الملاحظة 24: صندوق الاستثمار

وصندوق الاستثمار الذي يشكل أحد الصناديق النظامية للمنظمة، أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة AG/52/RES/7. وهو يُستخدم لتمويل شراء الأصول الثابتة للمنظمة بأكملها، بما فيها المكاتب الإقليمية ومكاتب الارتباط. وتتقلص موارده عند شراء هذه الأصول وتضاف إليه قيمة الاهتلاك السنوي المحتسب على الأصول الثابتة للمنظمة. ويمكن أيضاً تجديد موارده إما عبر حجز مبالغ بشكل مباشر من المساهمات النظامية، أو تحويل مبالغ من خلال التحويلات من صندوق الإبلاغ العالمي ومن الاحتياطيات الخاصة الأخرى، وذلك بناء على قرار من الجمعية العامة. وليس لموارد هذا الصندوق مستوى إلزامي ينبغي أن تبقى عليه. غير أنه يلزم أن تتوفر فيه الموارد الكافية لنفقات الاستثمار للمنظمة للسنة التالية. وحوّل ما قدره (000) 1 000 يورو (2015): لم يحوّل شيء) من صندوق الاستثمار إلى صندوق الاحتياطي العام ليلبغ المستوى الذي يقتضي النظام المالي أن يكون.

وازدادت قيمة صندوق الاستثمار بما قدره (000) 912 يورو (2015): (000) 1 057 يورو، أي من (000) 7 434 يورو في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015 إلى (000) 8 346 يورو في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016.

## الملاحظة 25: صندوق الاحتياطي للمكاتب الإقليمية

أنشئ هذا الصندوق النظامي بموجب قانون الجمعية العامة AG/63/RES/5. وهو يمول من المساهمات النظامية التي تدفعها البلدان الأعضاء المرتبطة بكل من المكاتب الإقليمية. ونتخفيض موارد جراء نفقات التشغيل (باستثناء تكاليف الرواتب الممولة من الميزانية العامة) كل من المكاتب الإقليمية. ويعامل كل من هذه المكاتب على حدة في الصندوق، مع أن مستوى موارد هذا الصندوق هي مجموع مخصص لهذه المكاتب كافة. وما من بند ينص على المستوى الذي ينبغي أن تكون عليه موارد.

وصافي فائض التشغيل في إطار عمليات المكاتب الإقليمية البالغ (000) 101 يورو في عام 2016 (2015):  
(000) 150 يورو) رفع مستوى موارد صندوق الاحتياطي للمكاتب الإقليمية إلى (000) 1 501 يورو (2015):  
(000) 1 400 يورو).

## الملاحظة 26: الميزانية الإجمالية

إن الميزانية الإجمالية المعدلة هي الميزانية المعتمدة للمنظمة والتي تتضمن المخصصات المعاد تخصيصها من الميزانية الإجمالية المعتمدة من قبل الجمعية العامة، والتي وافقت عليها اللجنة التنفيذية في دورتها في آذار/مارس 2016 للميزانية العادية. وزادت ميزانيات الحسابات الائتمانية للمشاريع خلال عام 2016 كمشاريع إضافية وتمت الموافقة عليها وفقا للنظام المالي للمنظمة.

الميزانية الإجمالية المنقحة لعام 2016				تنقيحات				الميزانية الإجمالية لعام 2016 التي اعتمدها الجمعية العامة				بآلاف اليورو
المجموع	الميزانية العادية	الحسابات الائتمانية للمشاريع	تسوية من باب التوحيد	المجموع	الميزانية العادية	الحسابات الائتمانية للمشاريع	تسوية من باب التوحيد	المجموع	الميزانية العادية	الحسابات الائتمانية للمشاريع	تسوية من باب التوحيد	
												إيرادات التشغيل
-	52 783	-	-	-	-	-	-	-	52 783	-	-	المساهمات النظامية
-	1 230	-	-	-	-	-	-	-	1 230	-	-	تمويل المكاتب الإقليمية
-	32 336	823	-	-	-	-	-	-	32 336	823	-	المساهمات العينية
-	576	-	-	96	96	-	-	-	480	-	-	التبرعات
(1 999)	3 007	32 522	(739)	21 845	135	22 449	(1 260)	10 073	2 872	11 685	-	المبالغ المسددة والمستردة
-	500	-	-	-	-	-	-	-	500	-	-	الإيرادات المالية
-	1 361	-	-	251	251	-	-	-	1 110	-	-	إيرادات أخرى
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي أرباح/(خسائر) أسعار الصرف
(1 999)	91 793	33 345	(739)	22 192	482	22 449	(1 260)	10 896	91 311	100 947	-	مجموع إيرادات التشغيل
												مصروفات التشغيل
-	41 619	12 414	-	7 984	-	7 984	-	4 430	41 619	46 049	-	تكاليف الرواتب
-	23 569	823	-	-	-	-	-	823	23 569	24 392	-	تغطية تكاليف الرواتب من الموارد العينية
-	1 247	300	-	144	(114)	258	-	42	1 361	1 403	-	التكاليف الأخرى للموظفين
(64)	3 138	119	-	400	345	55	(64)	64	2 793	2 793	-	تكاليف تشغيل المباني
-	8 767	-	-	-	-	-	-	-	8 767	8 767	-	تغطية تكاليف تشغيل المباني من الموارد العينية
-	2 794	256	-	135	63	72	-	184	2 731	2 915	-	الصيانة
-	4 383	11 682	-	8 690	(12)	8 702	-	2 980	4 395	7 375	-	المهام والاجتماعات
-	1 676	873	-	420	(75)	495	-	378	1 751	2 129	-	مصروفات المكاتب
-	1 536	164	-	338	267	71	-	93	1 269	1 362	-	تكاليف الاتصالات
(1 935)	786	6 714	(739)	4 120	47	4 812	(1 196)	1 902	739	1 445	-	تكاليف الغير وتكاليف أخرى
-	4 761	-	-	(39)	(39)	-	-	-	4 800	4 800	-	نفقات الاهلاك والاندثار
(1 999)	94 276	33 345	(739)	22 192	482	22 449	(1 260)	10 896	93 794	103 430	-	مجموع مصروفات التشغيل
-	(2 483)	-	-	-	-	-	-	-	(2 483)	(2 483)	-	الفائض/(العجز) المسجل للعام



## الملاحظة 27: الأداء المالي للميزانية العادية والميزانيات المحددة لعام 2016

باب التوحيد	الميزانيات المحددة		الميزانية العادية	المجموع	بآلاف اليورو
	صندوق الأرصدة الخاصة	الحسابات الائتمانية للمشاريع			
					<b>إيرادات التشغيل</b>
-	-	-	52 783	52 783	المساهمات النظامية
-	-	-	1 230	1 230	تمويل المكاتب الإقليمية
-	-	639	31 958	32 597	المساهمات العينية
-	-	-	3 551	3 551	التبرعات
(2 935)	(12)	21 827	3 096	21 976	المبالغ المسددة والمستردة
-	-	-	631	631	الإيرادات المالية
-	-	-	653	653	إيرادات أخرى
-	-	80	227	307	صافي أرباح/(خسائر) أسعار الصرف
<b>(2 935)</b>	<b>(12)</b>	<b>22 546</b>	<b>94 129</b>	<b>113 728</b>	<b>مجموع إيرادات التشغيل</b>
					<b>مصروفات التشغيل</b>
(348)	188	8 691	41 410	49 941	تكاليف الرواتب
-	-	639	19 869	20 508	تغطية تكاليف الرواتب من الموارد العينية
-	13	268	1 285	1 566	التكاليف الأخرى للموظفين
(75)	-	76	2 991	2 992	تكاليف تشغيل المباني
-	-	-	12 089	12 089	تغطية تكاليف تشغيل المباني من الموارد العينية
(4)	-	98	2 430	2 524	الصيانة
(66)	26	8 641	3 938	12 539	المهام والاجتماعات
(34)	-	902	1 844	2 712	مصروفات المكاتب
(64)	-	97	1 019	1 052	تكاليف الاتصالات
(2 344)	12	3 134	1 895	2 697	تكاليف الغير وتكاليف أخرى
-	-	-	5 088	5 088	نفقات الاهتلاك والاندثار
<b>(2 935)</b>	<b>239</b>	<b>22 546</b>	<b>93 858</b>	<b>113 708</b>	<b>مجموع مصروفات التشغيل</b>
-	(251)	-	271	20	الفائض/(العجز) المسجل للعام

## الملاحظة 28: الأداء المالي - تفاصيل إيرادات التشغيل

القيمة الفعلية لعام 2015 بعد تغييرها (انظر الملاحظة 7)	القيمة الفعلية لعام 2016	الميزانية الإجمالية المنقحة لعام 2016	بآلاف اليورو
52 783	52 783	52 783	المساهمات النظامية
1 195	1 230	1 230	تمويل المكاتب الإقليمية
21 323	20 508		تغطية تكاليف الرواتب من الموارد العينية
12 050	12 089		تغطية تكاليف تشغيل المباني من الموارد العينية
33 373	32 597	33 159	المساهمات العينية
561	551		مساهمات البلدان الأعضاء
-	3 000		مؤسسة الإنترنت من أجل عالم أكثر أماناً
561	3 551	576	التبرعات
22 566	21 827		الإيرادات من الحسابات الائتمانية للمشاريع
1 564	149		المبالغ المسددة الأخرى
24 130	21 976	33 530	المبالغ المسددة والمستردة
657	631	500	الإيرادات المالية
265	265		العائدات من I-Checkit
315	388		عائدات أخرى
580	653	1 361	إيرادات أخرى
364	307	-	صافي أرباح/(خسائر) أسعار الصرف
113 643	113 728	123 139	مجموع إيرادات التشغيل

في ما يلي أبرز ما تغير في هذا الإطار:

1. التبرعات - ارتفعت كنتيجة، في المقام الأول، للمبلغ الذي ساهمت به مؤسسة الإنترنت لعالم أكثر أماناً؛
2. المبالغ المسددة والمبالغ المستردة - انخفضت كنتيجة، في المقام الأول، لتقليص مستوى استخدام الحسابات الائتمانية للمشاريع وبالتالي الإيرادات؛
3. إيرادات أخرى - انخفضت، مقارنة بالميزانية، نتيجة لتصحيح في حساب الضرائب الداخلية.

## الملاحظة 29: الأداء المالي - تفاصيل مصروفات التشغيل

القيمة الفعلية لعام 2015 بعد تغييرها (انظر الملاحظة 7)	القيمة الفعلية لعام 2016	الميزانية الإجمالية المنقحة لعام 2016	بآلاف اليورو
31 693	30 363		الرواتب
11 757	11 017		الأعباء الاجتماعية المستحقة على الموظفين
7 291	8 561		البدلات
<b>50 741</b>	<b>49 941</b>	<b>54 033</b>	رواتب الموظفين
<b>21 322</b>	<b>20 508</b>	<b>24 392</b>	تغطية تكاليف الرواتب من موارد عينية
231	261		التدريب
1 212	1 305		تكاليف الرعاية الصحية للموظفين وتكاليف التوظيف
<b>1 443</b>	<b>1 566</b>	<b>1 547</b>	تكاليف الموظفين الأخرى
1 801	1 688		استئجار المباني
1 342	1 304		تكاليف المرافق العامة وتكاليف أخرى
<b>3 143</b>	<b>2 992</b>	<b>3 193</b>	تكاليف تسيير المباني
<b>12 051</b>	<b>12 089</b>	<b>8 767</b>	تغطية تكاليف تشغيل المباني من الموارد العينية
1 667	1 847		تكنولوجيا المعلومات
651	677		صيانة المباني
<b>2 318</b>	<b>2 524</b>	<b>3 050</b>	الصيانة
9 623	10 033		السفر
3 115	2 506		المؤتمرات والفعاليات
<b>12 738</b>	<b>12 539</b>	<b>16 065</b>	المهام والاجتماعات
742	1 080		مستنفذات ولوازم
1 399	1 632		تكاليف استئجار المعدات وتكاليف أخرى
<b>2 141</b>	<b>2 712</b>	<b>2 549</b>	مصروفات مكتبية
565	599		كلفات الشبكة
705	453		كلفات اتصالات
<b>1 270</b>	<b>1 052</b>	<b>1 700</b>	كلفات الاتصالات
2 318	1 239		مصروفات الخدمات الاستشارية
1 170	901		اعتمادات قانونية لدرء المخاطر الناجمة عن المبالغ المستحقة القبض
488	354		المعدات المتبرع بها
744	203		مصروفات إدارية أخرى
<b>4 720</b>	<b>2 697</b>	<b>5 565</b>	تكاليف الغير وتكاليف أخرى
<b>4 935</b>	<b>5 088</b>	<b>4 761</b>	نفقات الاهتلاك والاندثار
<b>116 822</b>	<b>113 708</b>	<b>125 622</b>	مجموع مصروفات التشغيل

في ما يلي أبرز ما تغير في هذا الإطار:

1. تكاليف الرواتب - انخفضت كنتيجة، في المقام الأول، لتصحيح حساب أجور بعض الموظفين وحساب الضرائب الداخلية. إضافة إلى ذلك، وُظف عدد قليل من الأفراد العاملين بموجب عقود؛
2. التكاليف العينية لتشغيل المبنى - ارتفعت، مقارنة بالميزانية، نتيجة لاستخدام المكان الخطأ لحساب التكاليف في موقع واحد؛
3. المهام والاجتماعات وتكاليف الغير وتكاليف أخرى - انخفضت كنتيجة، في المقام الأول، لتقليص مستوى تنفيذ الحسابات الائتمانية للمشاريع وبالتالي النفقات. إضافة إلى ذلك، اعتمدت المنظمة تدابير لخفض النفقات.

### الملاحظة 30: تكاليف الإيجار

في ما يلي المبالغ المستحقة الدفع بعد تاريخ إعداد الميزانية في إطار عقود الإيجار غير القابلة للإلغاء والمتعلقة بالمكاتب المستأجرة في Cité Internationale في ليون وبروكسل:

2015	2016	بآلاف اليورو
1 214	1 401	سنة أو أقل
6 069	5 605	أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات
-	1 374	أكثر من 5 سنوات

### الملاحظة 31: الأصول المحتملة والخصوم المحتملة والالتزامات

#### الأصول المحتملة

في ما يلي الأصول المحتملة التي كانت لدى الإنتربول وقت إعداد هذا التقرير:

2016	بآلاف اليورو
55 635	المساهمات النظامية وتمويل المكاتب الإقليمية في عام 2017
73 605	عائدات متوقعة من تنفيذ أنشطة الحسابات الائتمانية للمشاريع
12 000	التبرعات
310	عائدات أخرى
<b>141 550</b>	<b>المجموع</b>

من أصل المبلغ المشار إليه أعلاه، من المقرر أن يرد ما قدره (000) 899 87 يورو في عام 2017 وما قدره (000) 53 651 يورو بعد عام 2017.

وأبرمت المنظمة اتفاقاً لفترة خمس سنوات مع مؤسسة الإنترنت لعالم أكثر أماناً تتبرع بموجبه هذه المؤسسة للإنترنت بما قدره (000) 50 000 يورو لتنفيذ مشاريع خاصة. وسيوزع هذا المبلغ بالتساوي على مدى خمس سنوات. ومن المقرر أن يرد ما قدره (000) 35 000 يورو ((000) 7 000 يورو سنوياً) إلى حسابات فرعية محددة من الصندوق الائتماني، أي "صندوق الإنترنت للتعاون الشرطي الدولي"، وما قدره (000) 15 000 يورو ((000) 3 000 يورو سنوياً) كتبرعات غير مشروطة بأي غرض بعينه إلى الميزانية العادية للمنظمة. ومبلغ الـ (000) 35 000 يورو تشري عليه السياسات المحاسبية التي تحكم الحسابات الائتمانية للمشاريع: التكاليف العامة المستردة، وبدل أتعاب الخبراء، ورسوم الخدمات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة بالمشاريع مسجلة في إطار هذه المشاريع على غرار المشاريع الأخرى ضمن هذا الصندوق الائتماني.

وأنشئت هذه المؤسسة وسُجلت بموجب القوانين السويسرية في تشرين الأول/أكتوبر 2013 بغرض توفير الدعم المالي لأنشطة إنفاذ القانون في العالم. ولدى المؤسسة مجلس إدارة خاص بها وهي مستقلة عن المنظمة ولا تُعتبر طرفاً ذات صلة بها.

### الخصوم المحتملة

ليس لدى المنظمة خصوم محتملة لتسوية قضايا قانونية رُفعت ضدها.

### الالتزامات

الالتزامات المتبقية لعقود مبرمة مع موردين: (000) 4 728 يورو

من أصل المبلغ الآنف الذكر، ما قدره (000) 3 617 يورو مخصص لعام 2017 والباقي لفترة لا تتجاوز 5 أعوام. وتُعرض في الملاحظة 30 المدفوعات الدنيا المخصصة للإيجار في المستقبل بموجب عقود الإيجار غير القابلة للإلغاء وغير المشمولة بالالتزامات الآنف الذكر.

### الملاحظة 32: المدراء الرئيسيون

يتولى الأمين العام تنفيذ الأنشطة وهو يشرف على الأمانة العامة ويساعده مجلس من كبار المدراء مسؤول مباشرة أمامه. ويشكل الأمين العام وأعضاء المجلس كبار المدراء الرئيسيين. وشهدت تركيبة هذا المجلس تغييرات خلال السنة، وثمة وظيفة واحدة فيه لا تزال شاغرة.

ومجمل رواتب كبار المدراء، التي تشمل الرواتب الإجمالية والمستحقات، المدفوعة من قبل المنظمة أو المستحقة لها، على النحو التالي:

كبار موظفي الإدارة			
2014		2015	
مبلغ الرواتب الإجمالي بآلاف اليورو	عدد الأفراد	مبلغ الرواتب الإجمالي بآلاف اليورو	عدد الأفراد
667	5	665	5

ويزوّد الأمين العام بمكان إقامة في المقر بدون مقابل ولا يمكن تخمين قيمته التجارية. ويزوّد أيضا بشقة في ليون، فرنسا، تدفع إيجارها المنظمة. وتكاليف الشقة بلغت (000) 18 يورو (2015: لا شيء) وليست مدرجة في الجدول أعلاه.

ويضم كبار المدراء 3 موظفين معارين من إدارتهم الوطنية (2015: 3) ونفقاتهم تدفعها جزئيا الإدارة الوطنية على النحو المبين في الملاحظة 5 "السياسات المحاسبية الهامة حساب الإيرادات". والقيمة الإجمالية للمستحقات العينية التي تلقتها المنظمة من كبار المدراء المعارين، وغير المدرجة في الجدول أعلاه، بما قدره (000) 280 يورو (2015: (000) 287 يورو).

ولم يُمنح كبار المدراء أو أفراد أسرهم المقربون أي قروض لم تكن متاحة لفئات الموظفين الأخرى. ولم يعلن كبار المدراء عن أي معاملات جوهرية في عامي 2016 و2015 مع أطراف لها صلة بهم.

### الملاحظة 33: معاملات مالية بين جهات تربطها علاقة قرابة

تخضع المنظمة لسيطرة مباشرة من بلدانها الأعضاء. ولا تشارك في أي شركات أخرى أو مشاريع مشتركة. والهيئة الإدارية العليا في المنظمة هي الجمعية العامة التي تتألف من ممثلين من جميع البلدان الأعضاء. وتنتخب الجمعية العامة لجنة تنفيذية تتألف من ثلاثة عشر مندوبا بمن فيهم رئيس المنظمة.

ولا يتقاضى المندوبون لدى الجمعية العامة ولا أعضاء اللجنة التنفيذية أي أجر من المنظمة لقاء المهام التي يؤديها ولا يُعتبر الوقت الثمين الذي يكرسونه لها مساهمة عينية. ويحق لأعضاء اللجنة التنفيذية استرداد الأموال التي ينفقونها عند السفر لأداء واجباتهم، ويُدفع لهم بدل إقامة يومي بما يتفق والسياسات التي تعتمدها المنظمة في مجال السفر.

### الملاحظة 34: أرقام مقارنة

يختلف عرض البيانات المالية المعتمد للسنة الحالية عما كان عليه في السنة السابقة. وأدخلت هذه التغييرات على العرض بما يتسق مع أرقام مقارنة لضمان إمكانية مقارنة النتائج.

-----